الاقتصاد في الاعتقاد

للإمام الغزالي

ومعه كتاب

السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد

لسماحة العلامة النظار
المتكلم خاتم المحققين

الشيخ الدكتور
مصطفى عمران

الاقتصاد في الاعتقاد

للإمام الغزالي

ومعه كتاب

السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد

تحقيق ودراسة

الشيخ الدكتور

مصطفى عمران

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٨/١٩٦٢١

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-55-3

القاهرة - زهراء مدينة نصر

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٢٣٥٢٥

مركز التوزيع/ ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر

محمول: ٠١٠٢٤٢٦٢٦٣ - ٠١٦٨٨٢٣٥٢٤

● جميع الحقـــوق محفوظة للناشـــر ●

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات إليكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

المؤلف مسئول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب

وتقتصر مسئولية الدار على الإخراج الفنى فقط

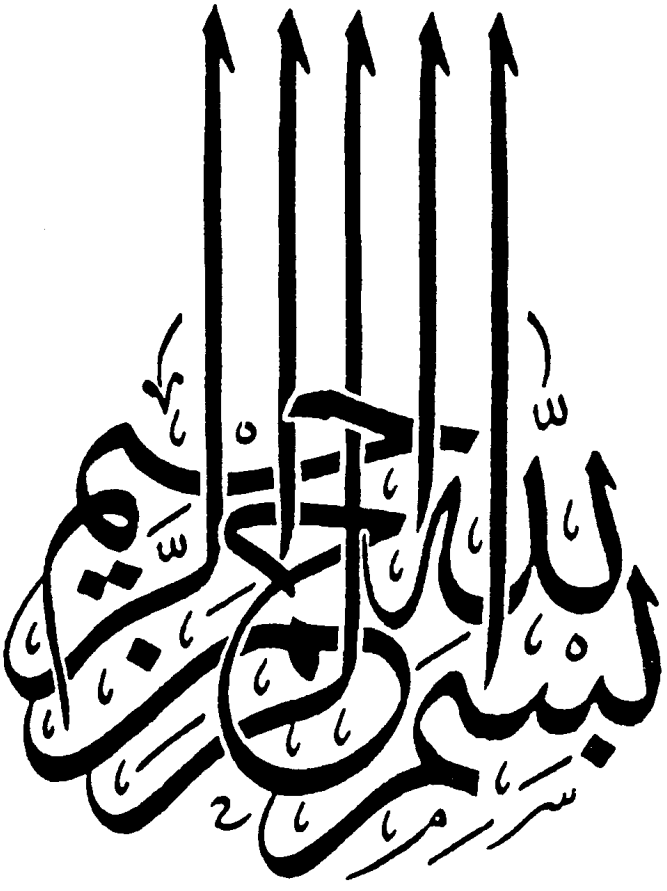
بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتصاد في الاعتقاد

للإمام الغزالي

القسم الأول

في التمهيدات

ومعه:

١- تقديم له ولمؤلفه

٢- مقدمة في علم الكلام

٣- كتاب السداد في الإرشاد إلى الاقتصاد في الاعتقاد

«وأما أدلة العقيدة مع زيادة تحقيق، وزيادة تأنق في إيراد الأسئلة والإشكالات، فقد أودعناها كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» فهو كتاب مفرد برأسه، يحوي لباب علم المتكلمين، ولكنه أبلغ في التحقيق، وأقرب إلى قرع أبواب المعرفة من الكلام الرسمي الذي يصادف في كتب المتكلمين».

الإمام الغزالي

لسماحة العلامة النظار

المتكلم خاتمة المحققين

الشيخ الدكتور

مصطفى عمران

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أحمد الله رب العالمين حمدًا يستديم النعماء ويستدفع البلاء، ويرقى به المؤمنون والمؤمنات درجات و درجات إلى رفيع الدرجات، ثم هو يليق بجلال ذي الجلال والإكرام والطول والإنعام؛ فإنا لا نحصي ثناء عليه؛ هو كما أثنى على نفسه.

وأصلي وأسلم مع الملائكة والمؤمنين على محمد رسول الله وخاتم النبيين صلاةً وسلامًا ينتظم سلكهما الشريف آله وصحبه وإخوته من النبيين والمرسلين، وارض اللهم عن التابعين بإحسان وعنا معهم؛ إنك أهل التقوى وأهل المغفرة.

وبعد؛

فبما رحمة من الله وفضل وتوفيق من لدنه ﷻ رأيت مما ينبغي لي ويتوجب عليَّ بين يدي عملي في تحقيق كتاب الاقتصاد في الاعتقاد ومتابعة قضاياه بالدراسة والتقويم أن أقدمه للقارئ الكريم، وأعرف بمؤلفه الإمام الغزالي- رحمه الله تعالى- إيمانًا بأن ذلك من مكملات عملي ومتمماته، وأملًا أن يكون من التعريف بالكتاب ومؤلفه الباعث الحثيث لرواد المعرفة وطلاب العلم على مطالعة هذا السفر الجليل، والحرص على تحصيل واقتناص ما امتلأ به من اللآلئ والفرائد وما ذخر به من المعارف والفوائد، كما تبين لي ضرورة كتابة مقدمة إلى علم الكلام من حيث كان كتاب الاقتصاد في الاعتقاد - وهو الكتاب الذي نتصدى بتوفيقه تعالى لتحقيقه والتعليق عليه- من أهم ما كتب في هذا العلم الشريف، ورجاء أن يكون من تلك المقدمة الحافز للتوسع في دراسة هذا العلم والدافع إلى

متابعة قضاياه ومسائله، وحتى يكون القارئ -بادئ ذي بدء- على بصيرة بأبعاده وبينة من أهدافه.

هذا، وعلى الله قصد السبيل، وهو نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

دكتور/ مصطفى عمران

تقديم للكتاب والمؤلف

ويشمل:

أولًا: فيما يتعلق بالكتاب:

١- وثاقة نسبته إلى الإمام الغزالي.

٢- احتفال الإمام الغزالي بالاقتصاد في الاعتقاد.

٣- تمثيله للإمام الغزالي بوصفه متكلمًا أشعريًّا.

٤- احتفالنا بالاقتصاد في الاعتقاد.

٥- تسميته بالاقتصاد في الاعتقاد.

ثانيًا: فيما يتعلق بالمؤلف:

١- اسمه ومولده.

٢- والد الغزالي ودعاؤه له.

٣- حبه للعلم.

٤- مكانته العلمية.

٥- رحلاته العلمية وأساتذته.

٦- نشاطه العلمي وتألقه في نيسابور.

٧- الغزالي في العسكر وبغداد.

٨- شك الغزالي وتأملاته.

٩- وفاته ومؤلفاته.

ثم خاتمة التقديم:

وتتضمن:

(أ) الباعث على تحقيقي لكتاب الاقتصاد في الاعتقاد.

(ب) منهجي في التحقيق.

(ج) نسخ الكتاب.

* * *

نسبته إلى الإمام الغزالي

كتاب الاقتصاد في الاعتقاد هو:

أولًا: من كتب الإمام الغزالي الصحيحة والموثقة في نسبتها إليه.

وفوق ذلك فالكتاب يشهد بذاته على صحة هذه النسبة من حيث ألفاظه وعباراته وأمثلته وشواهده وطريقة عرضه لقضايا علم الكلام ومسائله وصياغته للأدلة ومناقشته إياها ومعالجته لها، كل ذلك نجده على وفاق تام مع ما ورد في الصحيح المعروف من كتب الغزالي.

(أ) ففي كتابه الإحياء يضرب الأمثلة لما قد يصيب البعض من ضرر عند التصريح أمامهم ببعض الحقائق؛ فيقول في ذلك: «فلا يبعد أن يكون ذكر بعض الحقائق مضرًّا ببعض الخلق كما يضر نور الشمس بأبصار الخفافيش، وكما تضر رياح الورد بالجعل[١]، وكذلك يعبر في الاقتصاد في الاعتقاد عن عدم انتفاع الجفاة الأغبياء بعلم الكلام وتضررهم به؛ فيقول: «والغالب على الخلق القصور والإهمال؛ فهم لقصورهم لا يدركون براهين العقول كما لا تدرك نور الشمس أبصار الخفافيش؛ فهؤلاء تضر بهم العلوم كما تضر رياح الورد بالجعل[٢]».

(ب) ويذكر في كتابه الإحياء أيضًا بناء العقيدة على أركان أربعة؛ الركن الأول في معرفة ذات الله تعالى، ويذكر أن مدار هذا الركن على عشرة أصول هي: العلم بوجوده تعالى وقدمه وبقائه وأنه ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض وأنه سبحانه ليس مختصًّا بجهة ولا مستقرًّا على مكان وأنه يرى وأنه واحد[٣]

---

(١) الإحياء ج١ ص١٠١ ط الاستقامة كتاب قواعد العقائد الفصل الثاني.

(٢) انظر التمهيد الثاني في هذا القسم الأول من الاقتصاد في الاعتقاد.

(٣) الإحياء ج١ ص١٠٥ كتاب قواعد العقائد الفصل الثالث.

وكذلك فعل في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد حيث جعل مدار العقيدة على أربعة أقطاب، وجعل القطب الأول في ذات الله تعالى وجعله في عشر دعاوى: وجوده تعالى وقدمه وبقائه وأنه ليس بجوهر متحيز وليس بجسم وليس بعرض وليس في جهة مخصوصة من الجهات الست وليس مستقرًا على العرش وأنه مرئي وأنه واحد[1].

وأسلوبه في الاستدلال على هذه الدعاوى العشر في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد هو نفس أسلوبه تقريبًا في كتابه الإحياء.

(ج) والدعوى التاسعة من القطب الأول من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد والتي أقامها الغزالي مستدلًا فيها على كونه تعالى مرئيًا هي بعينها الفصل الذي عقده في هذه المسألة من كتابه معارج القدس.

وهذا قليل من كثير، ولسنا في حاجة إلى الاستكثار من الأمثلة في ذلك الباب؛ فليس هناك من يشكك في نسبة كتاب: الاقتصاد في الاعتقاد إلى الإمام الغزالي.

* * *

(١) انظر القطب الأول في القسم الثاني من الاقتصاد في الاعتقاد بتحقيقنا.

احتفال الغزالي به

الاقتصاد في الاعتقاد من الكتب التي يحتفل بها الإمام الغزالي ويثني عليها في كتبه الأخرى مما يزيدنا احتفاء بهذا الكتاب و تقديرًا له وحرصًا على دراسته.

فيقول رحمه الله تعالى في كتابه «القسطاس المستقيم» متحدثًا عن المجادلة بالأحسن: أن آخذ الأصول التي يسلمها الجدلي وأستنتج منها الحق بالميزان المحقق على الوجه الذي أوردته في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد[١].

ويقول في كتابه الأربعين في أصول الدين عن أدلة العقيدة: «وأما أدلتها مع زيادة تحقيق وزيادة تأنق في إيراد الأسئلة والإشكالات فقد أودعناها كتاب الاقتصاد في الاعتقاد في مقدار مائة ورقة؛ فهو كتاب مفرد برأسه يحوي لباب علم المتكلمين، ولكنه أبلغ في التحقيق وأقرب إلى قرع أبواب المعرفة من الكلام الرسمي الذي يصادف في كتب المتكلمين»[٢].

* * *

(١) القسطاس المستقيم ص٩٤.

(٢) الأربعين ص٢٥.

تمثيله للغزالي المتكلم الأشعري

الاقتصاد في الاعتقاد من كتب الغزالي التي تمثله بوصفه رأسًا من رءوس الأشاعرة؛ فهو في كتابه هذا مؤول جريء على اقتحام التأويل من أوسع أبوابه؛ فاستواؤه تعالى على العرش استيلاء ونزوله سبحانه إلى السماء الدنيا نزول ملك من الملائكة فهو مجاز في الإسناد، أو بمعنى اللطف والرحمة وترك الفعل اللائق بالاستغناء وعدم المبالاة فهو مجاز في اللفظ[١].

وهكذا في بقية الصفات الخبرية.

وهو على نهج الأشاعرة وأسلوبهم كما يبرز ذلك في:

(أ) إثبات الواجب.

(ب) وفي مبحث الصفات.

(جـ) وفي فهمه واستدلاله على صفتي السمع والبصر لله تعالى.

(د) وعند الحديث عن الاقتران بين ما يعتقد في العادة سببًا ومسببًا.

فيقول في إثبات الواجب: «وجوده -تعالى وتقدس- برهانه أنا نقول: كل حادث فلحدوثه سبب، والعالم حادث؛ فيلزم منه أن له سببًا.

ونعني بالعالم كل موجود سوى الله تعالى، ونعني بكل موجود سوى الله تعالى الأجسام كلها وأعراضها.

وشرح ذلك بالتفصيل: أنا لا نشك في أصل الوجود ثم نعلم أن كل موجود فإما متحيز أو غير متحيز، وأن كل متحيز إن لم يكن فيه ائتلاف فنسميه جوهرًا فردًا وإن ائتلف إلى غيره سميناه جسمًا.» إلى آخر حديثه مما لا يخرج فيه عما هو معروف من أسلوب الأشاعرة في هذا الشأن[٢].

---

(١) انظر الدعوى التاسعة من القطب الأول في القسم الثاني من كتاب الاقتصاد في الاعتقاد بتحقيقنا.

(٢) نفس المرجع السابق الدعوى الأولى.

ونقرأ في كتابه: الاقتصاد في الاعتقاد مذهبه في الصفات فنجده على النهج المعروف لدى الأشاعرة هكذا:

«إن الصفات ليست هي الذات بل هي زائدة على الذات؛ فصانع العالم عندنا عالم بعلم وحي بحياة وقادر بقدرة، وهكذا في جميع الصفات».

كما نقرأ قوله: «وهذه الصفات كلها قائمة بذاته» وقوله: «والصفات كلها قديمة[1]».

ونطالع في القطب الثاني حديثه عن صفتي السمع والبصر هكذا:

«ندعي أن صانع العالم سميع بصير، ويدل عليه الشرع والعقل؛ أما الشرع فيدل عليه آيات من القرآن كثيرة كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [سورة الشورى آية: ١١] إلخ.

فإن قيل: إنما أريد به العلم، قلنا: إنما تصرف ألفاظ الشارع عن موضوعاتها المفهومة السابقة إلى الأفهام إذ كان يستحيل تقديرها على الموضوع، ولا استحالة في كونه سميعًا بصيرًا بل يجب أن يكون كذلك؛ فلا معنى للتحكم بإنكار ما فهمه أهل الإجماع من القرآن.

فإن قيل: وجه استحالته أنه إن كان سمعه وبصره حادثين كان محلًّا للحوادث وهو محال، وإن كانا قديمين فكيف يسمع صوتًا معدومًا وكيف يرى العالم في الأزل والعالم معدوم والمعدوم لا يرى؟

قلنا: هذا السؤال يصدر من معتزلي أو فلسفي؛ أما المعتزلي فدفعه هين؛ فإنه سلم أنه يعلم الحادثات؛ فنقول: يعلم الله الآن أن العالم كان موجودًا قبل هذا، فكيف علم في الأزل أنه يكون موجودًا وهو بعد لم يكن موجودًا.

فإن جاز إثبات صفة تكون عند وجود العالم علمًا بأنه كائن وبعده بأنه كان وقبله: بأنه سيكون وهو لا يتغير، وعبر عنها بالعلم بالعالم والعلمية

---

(١) انظر الاقتصاد في الاعتقاد القسم الثاني في أحكام الصفات من القطب الثاني.

جاز ذلك في السمع والسمعية والبصر والبصرية.

وإن صدر من فلسفي فهو منكر لكونه عالمًا بالحادثات المعينة الداخلة في الماضي والحال والمستقبل فسبيلنا أن ننقل الكلام إلى العلم ونثبت عليه جواز علم قديم متعلق بالحادثات».

ثم يتحدث عن المسلك العقلي لإثبات هاتين الصفتين، ويورد بعده اعتراضًا بما يلزم من إثبات الشم والذوق واللمس.

ويختم رده على هذا الاعتراض بقوله: ولا مانع منه، ولكن لما لم يرد الشرع إلا بلفظ العلم والسمع والبصر فلم يمكن لنا إطلاق غيره[1].

وذلك هو ما درج عليه الأشاعرة في المذهب والاستدلال.

ونجد الاقتصاد في الاعتقاد مصورًا أكمل تصوير مذهب الأشاعرة في مسألة اقتران الأسباب بالمسببات حيث يقول مؤلفه رحمه الله: «فأما اللازمات التي ليست شرطًا فعندنا يجوز أن تنفك عن الاقتران بما هو لازم لها، بل لزومه بحكم طرد العادة؛ كاحتراق القطن عند مجاورة النار وحصول البرودة في اليد عند مماسة الثلج؛ فإن كل ذلك مستمر بجريان سنة الله تعالى وإلا فالقدرة من حيث ذاتها غير قاصرة عن خلق البرودة في الثلج والمماسة في اليد مع خلق الحرارة في اليد بدلًا عن البرودة».

احتفالنا بالاقتصاد في الاعتقاد:

ثم إني بعد القراءة المستأنية والدراسة الطويلة المتمهلة وجدته حقًّا في الذروة مع الكتب القيمة في علم الكلام من حيث ما يمتاز به من أمور هامة منها:

١- اقتصاره على الزبدة واللباب من قضايا علم الكلام.

---

(١) انظر الحديث عن صفتي السمع والبصر في القطب الثاني من القسم الثاني في الإلهيات.

٢- توخيه القصد واجتنابه التطويل والتعمق في إيراد الشبه والإشكالات التي قد تورث القلب الحيرة والفكر الاضطراب.

٣- حسن التقسيم وجمال الضبط مما يعين على الإلمام بموضوعاته ويساعد على الإحاطة بمسائله.

وتسميته بالاقتصاد في الاعتقاد إجمال لمنهج أهل السنة في التعرف على عقائد الملة وإبانة عن اعتدالهم وتوسطهم في الأخذ بموجبات العقل وأحكام الشرع معًا وانتفاعهم بنور العقل وهداية الشرع دونما إفراط أو تفريط.

فهم بعيدون عن الإفراط والجمود عند ظواهر الشرع والتفريط في دلالة العقل كهؤلاء المجسمة أو المشبهة ممن عرفوا في اصطلاح المتكلمين باسم الحشوية؛ حيث أثبتوا لله تعالى ما يعرف بالصفات الخبرية من الوجه واليد والمجيء والنزول والاستواء على العرش على الوجه المعهود في الحوادث.

وهم بعيدون أيضًا عن الغلو في التمسك بالعقل واعتباره إمامًا معصومًا من الخطأ والضلال. والتشبث بأحكامه في كل ميادين المعرفة مع التقصير في أحكام الشرع والتفريط في التزام نصوصه بتأويلها والتعسف في تفسيرها. وإحنائها لأحكام العقل كهؤلاء الذين عرفوا في العقيدة الدينية باسم الفلاسفة الإسلاميين والمعتزلة؛ حيث أرداهم نهجهم هذا في أخطاء عدة أبرزها نفي صفات المعاني عنه تعالى، وإيجابهم عليه سبحانه ما فيه صلاح العالم من بعثة الأنبياء، وفعل الصلاح والأصلح بالعباد، وما إلى ذلك من أمور تورطوا فيها بسبب إفراطهم وغلوهم في التمسك بالعقل وتفريطهم وتقصيرهم في نصوص الشرع.

وفي ذلك يقول الإمام الغزالي عن أهل الحق في مفتتح كتابه هذا: «إنهم اطلعوا على طريق التلفيق بين مقتضيات الشرع وموجبات العقول وتحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن من ظن من الحشوية وجوب الجمود على التقليد واتباع الظواهر، ما أتوا به إلا

من ضعف العقول وقلة البصائر وأن من تغلغل من الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع ما أوتوا به إلا من خبث الضمائر؛ فميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط، بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الصراط المستقيم؛ فكلا طرفي قصد الأمور ذميم».

ويقول في ختام الدعوى التاسعة من القطب الأول في كونه مرئيًا: «ولنقتصر على هذا القدر في مسألة الرؤية، ولينظر المنصف كيف افترقت الفرق وتحزبت إلى مفرط ومفرط.

أما الحشوية فإنهم لم يتمكنوا من فهم موجود لا في جهة؛ فأثبتوا الجهة حتى لزمتهم بالضرورة الجسمية والتقدير والاختصاص بصفات الحدوث.

وأما المعتزلة فإنهم نفوا الجهة ولم يتمكنوا من إثبات الرؤية بدونها، وخالفوا به قواطع الشرع وظنوا أن في إثباتها إثبات الجهة.

فهؤلاء تغلغلوا في التنزيه محترزين من التشبيه فأفرطوا، والحشوية أثبتوا الجهة احترازًا من التعطيل فشبهوا؛ فوفق الله سبحانه أهل السنة للقيام بالحق فتفطنوا للمسلك القصد، وعرفوا أن الجهة منفية لأنها للجسمية تابعة وتتمة، وأن الرؤية ثابتة لأنها رديف العلم وقرينه وهي تكملة له، ولا يخفى على عاقل أن هذا هو الاقتصاد في الاعتقاد».

ويجد المتصفح لكتاب الاقتصاد في الاعتقاد: التعبير بلفظ «قطب» بدلًا من «باب» مما درجت عليه الكتب الأخرى، وذلك بدافع من تجربة مؤلفه الصوفية المشرقة، وتأثره بمصطلحات القوم من أهل الحقيقة وإشاراتهم.

* * *

أما التعريف بمؤلف كتاب الاقتصاد في الاعتقاد

فهو العلامة الجليل محمد بن محمد بن محمد بن أحمد المعروف بالإمام الغزالي، والمكنى بأبي حامد، والملقب بحجة الإسلام.

مولده ونسبته:

ولد رحمه الله سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة في طوس ثاني مدن خراسان، وقد نسب إليها كما نسب إلى ما كان يشتغل به والده من غزل الصوف؛ فقيل له: الطوسي الغزالي[١].

والد الغزالي ودعاؤه لولده:

وكان أبوه رجلًا من صالحي قومه يأكل من كسب يده، وكان محبًّا للفقهاء والمتصوفة شغوفًا بمجالسهم بكاءً عند سماع كلامهم ومواعظهم سخيًّا في الإنفاق والإحسان إليهم مع ضيق ذات يده، دائم التضرع إلى الله تعالى أن يرزقه ولدًا صالحًا من مشكاة هؤلاء العلماء العاملين والصوفيين المتحققين.

وقد أجيبت دعوته في ولده محمد هذا غير أن الأقدار لم تمهله حتى يراه متبوأً ما كان يرجوه له من وجاهة في الدين والدنيا. فقد توفي الوالد وما يزال الابن صغيرًا دون سن الرشد[٢].

حبه للعلم:

لقد كان أبو حامد من القلائل الذين نذروا أنفسهم ووقفوا طاقتهم منذ نعومة أظفارهم على البحث والدرس، وأفنوا حياتهم في القراءة والمطالعة ومحاولة الإلمام بأصناف المذاهب وشتى الاتجاهات ومختلف

---

(١) خراسان القديمة تشمل عدة مدن بعضها في إيران والأخر في أفغانستان أما خراسان الحالية فتقع غرب إيران على الحدود الأفغانية وهي إحدى محافظات إيران الأربعة عشرة انظر قاموس عميد ترجمة عبدالحليم أحمدي.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ج٤ ص١٠٢.

أنواع العلوم والمعارف التي كانت سائدة أيامهم وشائعة في أزمنتهم.

يقول رحمه الله عن نفسه: «ولم أزل في عنفوان شبابي -منذ راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن وقد أناف السن على الخمسين- أقتحم لجة هذا البحر العميق وأخوض غمرته خوض الجسور لا خوض الجبان الحذور، وأتوغل في كل مظلمة وأتهجم على كل مشكلة وأتقحم كل ورطة وأتفحص عن عقيدة كل فرقة وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة؛ لأميز بين محق ومبطل ومتسنن ومبتدع؛ لا أغادر باطنيًّا إلا وأحب أن أطلع على بطانته، ولا ظاهريًّا إلا وأريد أن أعلم حاصل ظهارته، ولا فلسفيًّا إلا وأقصد الوقوف على كنه فلسفته، ولا متكلمًا إلا وأجتهد في الاطلاع على غاية كلامه ومجادلته، ولا صوفيًّا إلا وأحرص على العثور على سر صفوته، ولا متعبدًا إلا وأترصد ما يرجع إليه حاصل عبادته، ولا زنديقًا معطلًا إلا أتجسس وراءه للتنبه لأسباب جرأته في تعطيله وزندقته.

وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبي وديدني من أول أمري وريعان عمري غريزة وفطرة من الله وضعتا في جبلتي لا باختياري وحيلتي، حتى انحلت عني رابطة التقليد وانكسرت عليَّ العقائد الموروثة على قرب عهد بسن الصبا؛ إذ رأيت صبيان النصارى لا يكون لهم نشوء إلا على التنصر وصبيان اليهود لا نشوء لهم إلا على التهود وصبيان المسلمين لا نشوء لهم إلا على الإسلام، وسمعت الحديث المروي عن رسول الله ﷺ حيث قال: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ»[1] فتحرك باطني إلى حقيقه الفطرة الأصلية وحقيقة العقائد العارضة بتقليد الوالدين والأستاذين، والتمييز بين هذه التقليدات وأوائلها تلقينات وفي تمييز الحق

---

(١) أخرجه البخاري ح(١٣٨٥)، ومسلم ح (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة.

منها عن الباطل اختلافات[١]».

مكانته العلمية:

وقد تحقق للإمام الغزالي ما كانت نفسه إليه تصبو، ونال ما استشرفه منذ شبابه؛ فبرز في علوم عصره وبرع في الفقه وأصوله والخلاف والجدل، وضربت إليه أكباد الإبل في علم الكلام والفلسفة، وتكلم على لسان أهل الحقيقة، وصار- كما يقال- قطب الصوفية في عصره.

ومن أجل تضلعه هذا من أصناف العلوم المختلفة وما حازه فيها من قصب السبق يقول فيه فضيلة الأستاذ الأكبر المغفور له الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر الأسبق:

«إذا ذكرت أسماء العلماء اتجه الفكر إلى ما امتازوا به من فروع العلم وشعب المعرفة؛ فإذا ذكر ابن سينا أو الفارابي خطر بالبال فيلسوفان عظيمان من فلاسفة الإسلام.

وإذا ذكر ابن عربي خطر بالبال رجل صوفي له في التصوف آراء لها خطرها، وإذا ذكر البخاري ومسلم وأحمد خطر بالبال رجال لهم أقدارهم في الحفظ والصدق والأمانة والدقة ومعرفة الرجال.

أما إذا ذكر الغزالي فقد تشعبت النواحي ولم يخطر بالبال رجل واحد، بل يخطر بالبال رجال متعددون لكل واحد قدره وقيمته.

يخطر بالبال الغزالي الأصولي الحاذق الماهر، والغزالي الفقيه الحر، والغزالي المتكلم إمام السنة وحامي حماها، والغزالي الاجتماعي الخبير بأحوال العالم وخفيات الضمائر ومكنونات القلوب، والغزالي الفيلسوف الذي ناهض الفلسفة وكشف عما فيها من زخرف وزيف، والغزالي المربي، والغزالي الصوفي الزاهد.

---

(١) المنقذ من الضلال ص٥١، ٥٢ تحقيق فضيلة الدكتور عبدالحليم محمود.